

لمن هي هذه الاستراتيجية؟

لكل الأطفال من
كافة الأعمار.

لك، أنت الذي
تحتاج إلى مساعدة،
لك أنت، السعيد.

لك، أنت الصديق
الوفي للآخرين.

لك، أنت الذي تحتاج
إلى صديق.

الاستراتيجية الفنلندية الوطنية للطفل

**LAPSI-
strategia**

بدأ إعداد الاستراتيجية الوطنية للطفل خلال ولاية رئيس الوزراء يوها سيبيلا (Juha Sipilä) في مشروع «Lapsen aika 2040» أي «عهد الطفل 2040». واستمر العمل بها خلال ولاية رئيسة الوزراء سانا مارين (Sanna Marin) كعمل لجان برلماني مع العمل الرسمي الداعم لذلك.

وافقت اللجنة البرلمانية للاستراتيجية الوطنية للطفل على هذه الاستراتيجية كجزء من مذكرتها في كانون الأول/ديسمبر 2020 (سلسلة منشورات ديوان مجلس الوزراء 8:2021). يمكن الاطلاع على هيئة اللجنة والمذكرة ومنشورات المجموعات البرلمانية والمنشورات المستقلة التي تدعم الاستراتيجية من رابط موقع الاستراتيجية على الإنترنت www.lapsistrategia.fi.

جدول المحتويات

6 لمحة موجزة عن الاستراتيجية

المبادئ التوجيهية الرئيسية 8

الأساس القانوني والاجتماعي للاستراتيجية 11

14 فنلندا كل الأطفال

الرؤية هي فنلندا التي تحترم حقوق الطفل 16

مكافحة التمييز وعدم المساواة 20

حماية حقوق الأطفال ذوي الوضع الهش 24

حماية الأطفال من العنف 29

36 الأطفال المرفهون والماهرون

- | | |
|--|----|
| الخدمات الاجتماعية والصحية
للأطفال والأسر | 38 |
| التربية المبكرة والتعليم | 44 |
| سبل المعيشة الكافية للأسرة والتوفيق
بين العمل والأسرة | 51 |
| علاقات الأطفال بالمقربين والأقران | 56 |
| أوقات الفراغ والهوايات للأطفال | 61 |

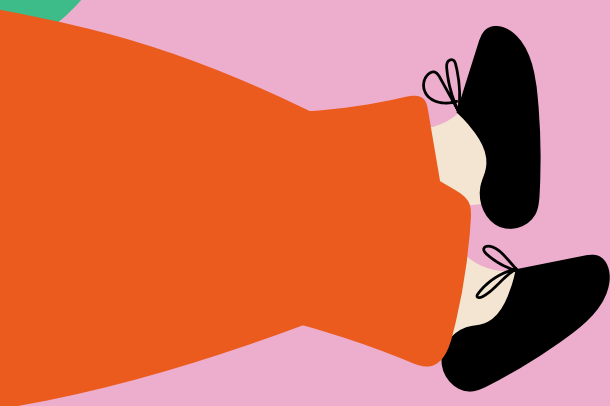
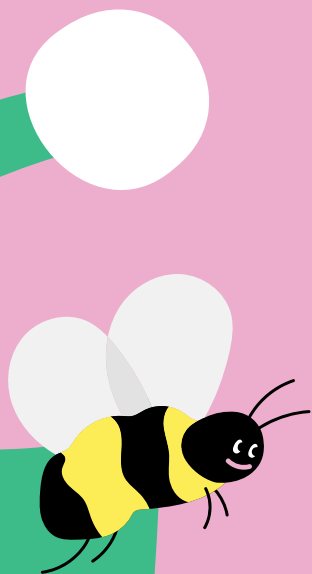
68 الأطفال كشركاء في المجتمع

- | | |
|---|----|
| تقييم التأثيرات التي تستهدف الأطفال ووضع
ميزانية الطفل | 70 |
| حق الأطفال في الاستماع إليهم وحصولهم
على المعلومات | 74 |

78 تنفيذ الاستراتيجية

- | | |
|---------------------------|----|
| الاستراتيجية وخطة التنفيذ | 80 |
|---------------------------|----|

لمحة موجزة عن الاستراتيجية





المبادئ التوجيهية الرئيسية



تعمل استراتيجية الطفل على خلق فنلندا الإيجابية للطفل والأسرة والتي تحترم حقوق الطفل. بالإضافة إلى ذلك، تضمن استراتيجية الطفل التحقيق الهادف والمتسق لالتزامات الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للأطفال، لا سيما وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. ظهرت الحاجة إلى الاستراتيجية الوطنية للطفل خلال عدة حكومات مختلفة.

الاستراتيجية مطلوبة قبل كل شيء لأن

القرارات والمبادئ التوجيهية المهمة من ناحية حقوق الطفل غالباً ما تكون مشتتة ولا تستند بشكل متسق إلى احترام التزامات فنلندا بالحقوق الأساسية وحقوق الإنسان، وبالتالي

1.

يعتمد تحقيق حقوق الطفل عملياً إلى حد كبير على خلفيتهم وأسرتهم وغير ذلك من العوامل الأخرى المماثلة.

2.

يكمن الهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية في خلق أساس مستدام ومتسق وطويل الأجل للسياسات الوطنية للطفل والأسرة. تعمل الاستراتيجية على تطوير عملية صنع القرار والتعاون وأساليب العمل المتعلقة بالأطفال والأسر بطريقة تراعي بشكل كامل ومنهجي التزامات الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان في جميع مجالات ومستويات الحكومات.

تستند الاستراتيجية إلى ثلاث أفكار رئيسية:

I تعمل الاستراتيجية على خلق فنلندا الإيجابية للطفل والأسرة والتي تحترم حقوق الطفل.

II الإرساء الدائم لحقوق الطفل ووضعته بطريقة تؤخذ فيها الأطفال بالاعتبار باستمرار في كافة الأنشطة السياسية والفعالية إلى جانب أعضاء المجتمع الآخرين وبحيث يتم إعلام الأطفال بحقوقهم.

III ضمان وضعية الأطفال ذوي الوضع الهش والتعرف على احتياجاتهم بشكل أفضل.

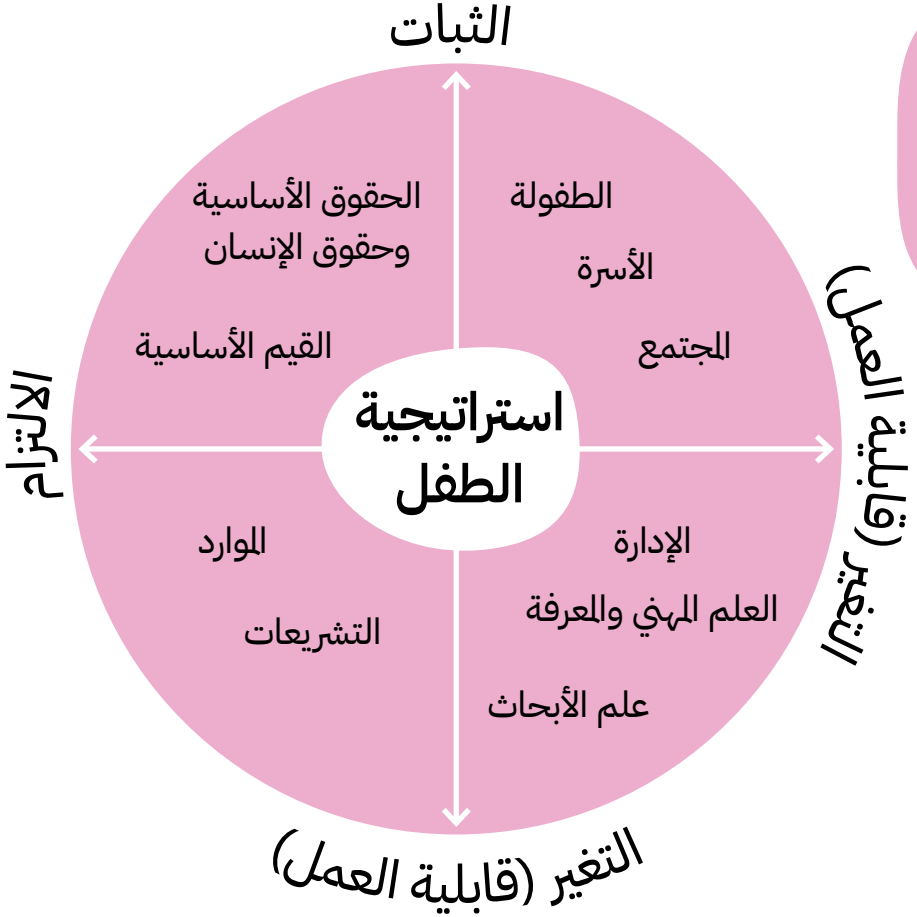
وفقاً للمادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تعني كلمة الطفل في الاتفاقية العامة كل شخص دون سن 18 سنة من العمر، ما لم يكن قد بلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القوانين المطبقة على الطفل. وبالتالي فإن الاستراتيجية الوطنية للطفل تمتس كل من هم دون سن 18 سنة من العمر. بالإضافة إلى ذلك، تُؤخذ بالاعتبار في الاستراتيجية وفي تحقيقها على نطاق واسع الأسر التي يعيش فيها الأطفال، بالإضافة إلى الشباب البالغين في المرحلة المفصلة من الطفولة والبلوغ.

الأساس القانوني والاجتماعي للاستراتيجية

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1991 / 60-SopS 59) هي معاهدة لحقوق الإنسان ملزمة لفنلندا، وهي تعرّف حقوق الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا والتي يجب على دول الاتفاقية صونها في مختلف مجالات الحياة والمجتمع.

تهدف استراتيجية الطفل هذه إلى تحقيق الالتزامات الموضوعة لفنلندا بموجب الاتفاقية. بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تستند الاستراتيجية إلى التزامات الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان الأخرى المتعلقة بفنلندا وتقاليد دولة القانون القوية القانون.

تكمن في خلفية الاستراتيجية المبادئ العامة الأربعة لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وهي: عدم التمييز والتمهيش، وأولوية مصلحة الطفل، وحق الطفل في الحياة، والبقاء والنمو، ومشاركة الطفل.



- مكافحة التمييز والتمهيش وعدم المساواة للأطفال ومجموعات الأطفال
- ضمان حقوق الأطفال ذوي الوضع الهش
- حماية الأطفال من كافة أشكال العنف
- تحقيق الخدمات الاجتماعية والصحية التي تلي احتياجات الأطفال والأسر
- تنظيم خدمات التربية المبكرة والتعليم التي تلي الاحتياجات الفردية للأطفال
- التأكد من تأمين مستوى معيشة وضمن اجتماعي كافٍ والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية
- دعم العلاقة بين الأطفال والأقران والمقرّبين
- تحقيق هوايات الأطفال وأنشطتهم الأخرى في وقت الفراغ
- التطبيق الفعال لأولوية مصلحة الطفل وتقييم التأثيرات على الطفل
- تعزيز الاستماع للأطفال وإشراكهم وفرصهم في التأثير
- تنسيق شؤون الطفل واستراتيجية الطفل وجمع البيانات والتدريب ذي الصلة بحقوق الطفل

فنلندا كل الأطفال

فنلندا مكان جيد
لولادة الأطفال
ونموهم.



الرؤية هي فنلندا التي تحترم حقوق الطفل

تعمل استراتيجية الطفل على خلق فنلندا الإيجابية للطفل والأسرة والتي تحترم حقوق الطفل. تكمن رؤية الاستراتيجية في جعل فنلندا دولة تتحقق فيها حقوق الطفل بشكل كامل ومتساو في كافة مجالات المجتمع. وفي هذه الرؤية، تقرّ الجهات الفاعلة في كافة قطاعات المجتمع بأهمية حقوق الطفل وقيمة المجتمع الإيجابي للطفل والأسرة. يشارك الجميع معًا في تكوين فنلندا الرؤية. توظف فنلندا الإيجابية للطفل والأسرة في رفاية الأطفال والأسر. يتم دعم الرفاهية من خلال تأمين سبل المعيشة الكافية للأسر، والتوفيق الفعال بين العمل والحياة الأسرية، والخدمات العامة الجيدة وشروط النشاط على المستويين المحلي والإقليمي والمجتمع المدني النشط. ففي فنلندا الرؤية، تحقق أنشطة التربية المبكرة والتعليم عالية الجودة والمتساوية

والمتنوعة حق الطفل في النمو والتطور والتعلم. يتم تحديد الأوضاع والاحتياجات الحياتية المتنوعة للأطفال وتؤخذ مكافحة العنف والتمييز وعدم المساواة على محمل الجد. هذا النوع من فنلندا هو مكان حسن لولادة ونمو الأطفال. في فنلندا التي تحترم حقوق الطفل، تتمسك فنلندا بالآراء التي يعبر عنها الأطفال وتضمن إتاحة الفرصة لهم لتلقي المعلومات حول الموضوعات الصعبة حسب مستوى عمرهم. يتخذ الأطفال موقفًا حيال بيئات وظروف حياتهم اليومية، كما أنهم يهتمون بالقضايا الكبيرة العابرة للأجيال في مجتمعنا. يدرك الأطفال، من بين الأمور الأخرى، الأهمية الرئيسية لتغير المناخ بالنسبة لمستقبلهم، كما يدركون فرص وأخطار النظم الرقمية. تحتل شراكة الأطفال مكانة أساسية في فنلندا الرؤية. في فنلندا التي تحترم حقوق الطفل، تستند الأنشطة التي تؤثر على الأطفال والأسر إلى السياسة المنهجية للطفل والأسرة وإلى تحقيق حقوق الطفل في كافة الأنشطة السياسية. ففي المجتمع المطابق للرؤية، يتم التأكد من أن تقييم تأثير الأنشطة على الأطفال بعناية وأن عملية صنع القرار المتعلق بالأطفال يستندان إلى المعلومات عالية الجودة والاجتهاد المناسب، عندئذ تتحقق في فنلندا العدالة بين الأجيال وحق الأطفال في حصتهم من موارد المجتمع في فنلندا.

فنلندا التي تحترم حقوق الطفل، هي دولة قانون ديمقراطية. فهي تحمي من الاستقطاب الاجتماعي والتلاعب بالمعلومات وتطرف القضايا المشتركة، وبالتالي تفر بأهمية

الديمقراطية والتربية على حقوق الإنسان، وإن من الضروري دعم حق كل الأطفال في مستقبل إيجابي وشراكتهم في المجتمعات والمجتمع.

إن المجتمع القوي والمصمّم هو شيء أساسي في الاستجابة للتغير والأزمات والظروف الاستثنائية. في فنلندا التي تحترم حقوق الطفل، يتم دعم موارد الأطفال والأسر والمجتمعات ودعمهم في مواجهة الأزمات، كما يتم ضمان حقوق الطفل حتى في الظروف الصعبة جدًا. تستجيب فنلندا الرؤية أيضًا للتحديات المستقبلية بمهارة ومع احترام حقوق الطفل.

فنلندا التي تحترم حقوق
الطفل هي دولة قانون
ديموقراطية.



محرابة التمميز وعدم المساواة

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

فنلندا التي تحترم حقوق الطفل هي فنلندا لكل الأطفال. في فنلندا، لا يعتمد تحقيق حقوق الطفل على أصله أو خلفيته الأسرية أو أي سمات أخرى. يأخذ المجتمع الذي يحترم حقوق الطفل بشكل حقيقي في الاعتبار تنوع الأطفال والأوضاع والاحتياجات المختلفة للأطفال، مع الحفاظ على حق كل طفل في أن يعامل بصفته الذاتية وفقاً لمستوى عمره ونموه.

في الوقت الحالي، يوجد استقطاب في رفاهية الأطفال في فنلندا: تسير الأمور على ما يرام لمعظم الأطفال، لكن يشعر بعضهم الآخر بسوء الحال. يتفاقم استقطاب الرفاهية في حالات الأزمات والظروف الاستثنائية، وتتراكم العواقب السلبية للأزمات على الفئات الأكثر ضعفاً، كما

الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية لكل الأطفال الخاضعين لولايتها دون تمييز من أي نوع. بالإضافة إلى ذلك، يتعين عليهم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية الطفل من كافة أشكال التمييز والتهميش والمعاقبة التي تستند إلى مكانة أو أنشطة أو آراء أو معتقدات والديه أو أولياء أمره القانونيين أو غيرهم من أفراد أسرته. كما ينص عدد من معاهدات حقوق الإنسان الأخرى على عدم التمييز والتهميش وعلى المساواة في المعاملة. وفي الوقت نفسه، شددت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أهمية الاستناد إلى المعرفة في تعزيز رفاهية الأطفال وحقوقهم. يوجد حاليًا تناقضات وثغرات في جمع البيانات حول وضعية الأطفال، وهو ما يُضعف الإدارة بالمعرفة من أجل تحسين رفاهية الأطفال.

فنلندا هي فنلندا كل
الأطفال.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I تعزيز المساواة للأطفال من خلال الإجراءات المنهجية. جمع المعلومات والاستفادة منها عن فروق الرفاهية وأسبابها، واتخاذ التدابير للحد من الفروق في الرفاهية بأكثر الطرق فعالية التي تحترم حقوق الطفل.

II التأكد من أن الخدمات وأشكال الدعم وقنوات الشراكة المختلفة متساوية وغير تمييزية لكافة الأطفال. تطوير سهولة المنال والأشكال المختلفة من أنشطة مجتمع المعلومات انطلاقاً من مصلحة الطفل مع مراعاة تنوع الأطفال.

حماية حقوق الأطفال ذوي الوضع الهش

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

يمكن أن يكون وضع الطفل هشًا لأسباب مختلفة وبشكل يتطلب اهتمامًا خاصًا من السلطات والجهات الفاعلة الأخرى. ويمكن أن تكون هشاشة الوضع مرتبطة بالتمييز البنيوي طويل المدى، على سبيل المثال، بسبب الإعاقة أو المرض أو لون البشرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يمكن أن تكون هشاشة الوضع خاصةً بوضعية ما إذا كان الطفل

مثلاً زبوناً لدى سلطات حماية الطفل أو ضحية جريمة أو مشتبه به أو متهم بارتكاب جريمة. لذلك من الضروري أن تأخذ كافة عمليات صنع القرار والإجراءات المتعلقة بالأطفال في الحسبان ظروف الطفل الفعلية بطريقة حساسة ومحددة حسب الحالة.

إن مجرد سير الأمور على ما يرام لمعظم الأطفال لا يكفي بحد ذاته لتحقيق التزامات فنلندا في مجال حقوق الإنسان. ففي الوقت الحاضر لا يحصل الأطفال ذوي الوضع الأكثر هشاشة، لسبب أو آخر، دائماً على ما يحتاجون إليه من الدعم والمساعدة، إذ لا تتوفر خدمات الأطفال دائماً بشكل متسق وشامل، وقد يتطلب الحصول على الخدمات في الواقع موارد ليست لدى كافة الأطفال أو الأسر. كذلك يواجه العديد من الأطفال بُنيات تمييزية أو سبل غير مرنة في تلك الحالات التي يحتاجون فيها بشدة إلى الدعم أو المساعدة خصوصاً.

يمكن أن يتواجد في نفس الوقت عديد من العوامل المختلفة في ظروف الطفل والتي تزيد من هشاشة وضعه بطرق مختلفة، وهو ما يشكل تحديات للسلطات والجهات الفاعلة الأخرى لمراعاة التوازن بين مصلحة الطفل والتعاون

متعدد الاختصاصات وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات في الوقت نفسه، وفي نفس الوقت يجب التأكد من مقابلة الطفل كشريك في كافة الأنشطة، وليس فقط كضحية لظروفه.

تولي اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل اهتمامًا خاصًا لوضع الأطفال ذوي الوضع الهش، بما في ذلك في المادة 20 الخاصة بوضع الأطفال الذين يعيشون خارج الأسرة، والمادة 23 الخاصة بحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والمادة 30 الخاصة بحقوق أطفال الأقليات. كما يتم ضمان وضع الأطفال ذوي الوضع الهش في عدد من معاهدات حقوق الإنسان الأخرى وفي أساليب هيئات الإشراف والمراقبة.

لا يكفي أن تسير
أمور أغلبية الأطفال
على ما يرام.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I

أخذ الهشاشة في الاعتبار بشكل كامل في العمل الوقائي والإجراءات الإصلاحية والخدمات، وفي أنظمة ضمان الحقوق. زيادة العمل الوقائي والدعم والتدخل المبكر.

زيادة الجهود لتحقيق حقوق الأطفال ذوي الوضع الهش بشكل خاص، وتعزيز طرق العمل متعدد التخصصات وبنيات التعاون، مع مراعاة الاحتياجات الفردية للأطفال والأسر. أخذ حالة وحقوق الأطفال التابعة لهذه الفئة والأشخاص القريبين منهم في الاعتبار بشكل أكثر منهجية في دعم الأسر.



تطوير طرق لتحديد ومعالجة آثار التمييز البنيوي والهشاشة الظرفية للأطفال. تحديد العوامل المختلفة التي تزيد من الهشاشة في ظروف الطفل وتراكمها.



حماية الأطفال من العنف

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

لقد تم القيام بعمل تنموي قوي في فنلندا لحماية الأطفال من العنف، ويتم الآن التعرف بشكل أفضل على ضرر العنف واشتدت المواقف تجاه العنف الذي يستهدف الأطفال. ما زال التحدي يتمثل في كثير من الأحيان في عدم ملاحظة العنف والإساءة في العلاقات بين الطفل من طرف والمقربين والأقران من طرف آخر، ولا يتمكن نظام الخدمة دائمًا من الاستجابة لاحتياجات الدعم بفعالية كافية. إن العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي الذي يتعرض له الطفل هو عامل خطر كبير للرفاهية اللاحقة، وبالإضافة إلى العنف الذي

يستهدف الطفل نفسه، فإن العنف الذي يراه الطفل في علاقات المقرين هو عنف ضار أيضًا بالطفل. على الرغم من اشتداد المواقف تجاه العنف ضد الأطفال، لا يزال العديد من الأطفال يواجه العنف أو المضايقة أو الاستغلال أو إساءة المعاملة في حياتهم اليومية. يتعرض الأطفال أيضًا للعنف خارج دائرة الأسرة، على سبيل المثال في المدرسة أو الهوايات أو البيئة الرقمية، دون التعرف بجدية على تجربة الطفل بشكل كافٍ. يمكن أيضًا أن تتعرض رفاهية الطفل للخطر بسبب سلوك الطفل الذي يؤدي نفسه. بالإضافة إلى عدم توفر المساعدة الفعالة في الوقت المناسب للأطفال الذين يتعرضون للعنف، لا تُقدم مساعدة كافية للأطفال المذنبين بممارسة العنف، إذ لا يتم

لكل طفل الحق المطلق
بالحياة والحماية من كافة
أشكال العنف.

التدخل بالفعالية الكافية في حالات العنف بين الأطفال أو العنف الذي يمارسه الأطفال.

تعد البيئة الرقمية جزءًا مهمًا من حياة الأطفال اليومية، ولكنها توفر أيضًا قناة للمضايقة والبلطجة. إن التحرش الجنسي بالأطفال عبر الإنترنت شيء شائع نسبيًا. تساعد تقوية مهارات الأطفال الخاصة بالسلامة ومهارات التفاعل الرقمي في الوقاية من بعض المضايقات، بالإضافة إلى ذلك، يجب ضمان حصول الأطفال إلى المساعدة بسهولة، كما يجب التدخل فورًا في حالات التحرش والاستغلال الجنسي للأطفال.

تعد حماية الأطفال من كافة أشكال العنف أحد العناصر الأساسية لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، كما أن الحق في الحياة مكرس في معاهدات حقوق الإنسان الأخرى. بموجب المادة 19 من الاتفاقية، تتخذ الدول الأطراف كافة التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية المناسبة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف الجسدي والنفسي والضرر والاعتداء أو المعاملة بالإهمال أو اللامبالاة أو الاستغلال. تعتبر مكافحة العنف ضد الأطفال أيضًا من صميم البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية والعديد من اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى، مثل اتفاقيتي لانزاروتي وإسطنبول.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I
لكل طفل الحق المطلق في
الحياة والحماية من كافة
أشكال العنف.

II
مواصلة العمل ضد العنف الذي
يستهدف الأطفال. تعزيز مهارات الأبوة
والأمومة ودعم الأبوة والأمومة بحيث
يُعثر على بدائل حقيقية تحترم حقوق
الطفل ووضعه الخاص بدلاً عن عادات
التربية المؤذية للطفل.

إرساء أساليب الوقاية من العنف
والمضايقة والتدخل المبكر في تلك
الحالات. إيلاء اهتمام خاص لحالات
العنف والمضايقة في البيئة الرقمية والمواد
العنيفة التي تُنشر في البيئة الرقمية.
تطوير نماذج تعليمية وتدريبية تعزز
المهارات الأمنية والرقمية.



السعي لاتخاذ التدابير المنهجية لتعزيز خدمات الأطفال الذين تعرضوا للعنف أو المضايقة، وبذل الجهد على نطاق واسع في العمل ضد الاتجار بالأطفال وغير ذلك من أعمال الاتجار بالبشر في مختلف المجالات الإدارية.

IV

تطوير طرق للتعرف على العنف وسوء المعاملة في وقت مبكر قدر الإمكان كي يتمكن الطفل من الحصول على خدمات الدعم بمجرد الحاجة إليها. مكافحة العنف الذي يستهدف الأطفال وتطوير القدرة على التعامل مع حالات العنف وسوء المعاملة المختلفة.

V

VI

البحث عن طرق فعالة ومتعددة التخصصات والطرق للوقاية من السلوك العنيف عند الأطفال. تأمين إمكانيات حماية الطفل بالحضانة البديلة المتطلبة وإشراك ودعم الأسر في العمل من أجل مساعدة الأطفال.

الأطفال المرفهون والمأهرون

الهدف الرئيسي هو حياة
جيدة للأطفال.





K N

Á H

Ð F

Ž S

A

الخدمات الاجتماعية والصحية للأطفال والأسر

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

يكمّن الهدف الرئيسي في ضمان حياة كريمة للأطفال يدعمها نظام خدمات فعال للأطفال والأسر. يمكن فهم نظام الرعاية الاجتماعية والصحية على أنه منظم على ثلاثة مستويات: المستوى الأول يسعى إلى مكافحة المشاكل الصحية والاجتماعية من خلال الأساليب الوقائية، والمستوى الثاني يسعى إلى منع تفاقم الأمراض أو المشاكل الاجتماعية التي تم تحديدها بالفعل، والمستوى الثالث يسعى إلى تصحيح والتخفيف من الأمراض التي تطوّرت حدّتها أو من مشاكل آثارها الجانبية الاجتماعية.

يتصف النظام في الوقت الحاضر بأنه مشتت ومنعزل بين قطاعاته، وقد يُترك الأطفال والأسر، وخاصة أولئك الذين يحتاجون إلى خدمات متعددة، دون مساعدة ودعم. وقد تم ملاحظة وجود مشاكل في توافق الخدمات، بما في ذلك

بين مستويات الخدمات الأساسية والخاصة، وبين خدمات الصحة النفسية والخدمات الاجتماعية والصحية الأخرى. هناك نقص في تنسيق الخدمات للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسره، مما يصعب كثيرًا من دعم نمو الأطفال. تظهر تحديات نظام الخدمات أيضًا في مجال حماية الطفل. يُبنى أساس الصحة النفسية الجيدة في مرحلة الطفولة،

لذلك تتبوأ الخدمات التي تدعم الصحة النفسية وتعالج اضطراباتها أهمية بالغة لرفاهية الأطفال. تمثل اضطرابات الصحة النفسية تحديًا رئيسيًا للصحة العامة، لكن لا تتحقق خدمات الصحة النفسية على نفس المستوى حاليًا كالخدمات الاجتماعية والصحية الأخرى. تقتضي معالجة الاضطرابات النفسية وتعزيز الصحة النفسية الجيدة خدمات جيدة الأداء وتدابير متعددة التخصصات لمنع التمييز والتهميش وتراكم المشاكل.

يساعد الموظفون المدربون والأكفاء والمرفهون في حماية حقوق الطفل ورفاهيته بطريقة ماهرة ومتسقة. كما يساعد تقليل معدل تبدل الموظفين في الخدمات الاجتماعية والصحية على ضمان جودة الخدمات واستمراريتها، حيث يمكن للطفل الذي يستخدم الخدمات الثقة بالشخص البالغ كصلة وصل بينه وبين الخدمات. لا تتحقق في الوقت الحالي هذه الأهداف بشكل كامل، بل إن أعباء وتبدل الموظفين كثير في العديد من الخدمات.

يجب أن يستند نظام الخدمات إلى انطلاقه من مصلحة الطفل والأسرة والجودة والملاءمة وسهولة الوصول إلى

الخدمات. يؤدي الدعم المبكر الكافي وتعزيز الرفاهية والصحة إلى عدم الحاجة إلى الخدمات الثقيلة وإلى تحسين نوعية الحياة والحياة اليومية للأطفال والأسر على المدى الطويل. ومن أجل زيادة فعالية خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، يجب تعزيز التعاون مع الخدمات التعليمية والترفيهية ومع المجتمعات المختلفة.

إن الخدمات الاجتماعية والصحية ضرورية للوفاء بالعديد من التزامات حقوق الإنسان. تنص المادة 24 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أن للطفل الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الحالة الصحة والخدمات الصحية، وتنص المادة 19.3 من الدستور أنه ينبغي على السلطات العامة أن تضمن الخدمات الاجتماعية والصحية الكافية لكل شخص وأن تحسّن من صحة السكان. تعد الخدمات الاجتماعية والصحية أيضاً في صميم العديد من أحكام الميثاق الاجتماعي الأوروبي المحدث.

**تأمين بيئة نمو
آمنة لكل طفل.**

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I تطوير الخدمات انطلاقاً من مصلحة الطفل والأسرة، وإمكانية الوصول إلى تلك الخدمات وأنماط العمل السهلة المنال، على سبيل المثال، بمساعدة نموذج المركز الأسري. تحديد إمكانيات تطوير أنماط العمل الاستباقية والوقائية والدعم المبكر، وتعزيز الخدمات بطريقة تستند إلى المعرفة والحاجة وبناءً على المسارات الفردية للخدمات الفردية. دعم كفاءة ورفاهية وثبات الموظفين.

II
ضمان بيئة نمو آمنة وشروط الصحة النفسية الجيدة الأخرى لكل طفل. تطوير خدمات الصحة النفسية وأنماط العمل والسبل التي تعزز الصحة النفسية الجيدة على نطاق أوسع.

III
إيلاء اهتمام واسع النطاق لفصل الخدمات الاجتماعية والصحية مع الخدمات التعليمية والخدمات والأنشطة المختلفة والمجتمعات التي تعزز الرفاهية والصحة. تطوير شروط القطاع الثالث لدعم الأطفال والأسر بشكل مكمل لنظام الخدمات.

IV

إيلاء الاهتمام لاحتياجات الخدمات
للأشخاص ذوي الوضع الضعيف،
كالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة.
تطوير جودة حماية الطفل وقدرة
الجهات الفاعلة على التحقيق الكامل
لحقوق الطفل. دعم تطوير السبل
الجيدة في بيئات حماية الطفل المختلفة.

V

إيلاء الاهتمام بشكل أكثر منهجية مما
عليه الحال راهناً في الخدمات التي يتلقاها
الكبار إلى وضع وحقوق الأطفال الموجودين
في دوائرهم القريبة. تحديد الأوضاع الأسرية
المختلفة للأطفال ومراعاة تنوع الأسر
وأشكال الأسرة بشكل أفضل.

التربية المبكرة والتعليم

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

إن خدمات التربية المبكرة والتعليم عالية الجودة والمتكافئة هي إحدى عوامل القوة في فنلندا، فقد ساهمت في تطور فنلندا إلى مجتمع قائم على المعرفة والابتكارات والتكنولوجيا، وفي العقود القادمة سيكون التعليم عاملاً أساسياً في الاستجابة للتغيرات في العمل. يوجد في فنلندا جهاز موظفين مدربين جيداً ومعلمون مدربون تدريباً عالياً ونظام تعليمي ممتاز ينتج مهارات عالية المستوى ويعزز الرفاهية العامة للأطفال. تعوّض خدمات التربية المبكرة والتعليم عالية الجودة والمتكافئة عن فروق مستوى الرفاهية وعدم المساواة العائدة إلى خلفيات الأطفال. لقد وجدت الدراسات أن المشاركة في التعليم الجيد في مرحلة الطفولة المبكرة مهم للتعلم لاحقاً. وبالمقارنة مع العديد من البلدان الأخرى، تُعد المشاركة في

التربية المبكرة في فنلندا سهلة المنال على الرغم من أن للتربية المبكرة عالية الجودة فوائد طويلة الأجل على نمو الطفل بشكل عام. المشاركة في التعليم الأولي قبل المدرسة الابتدائية واسعة النطاق وتشارك فيها كل الفئة العمرية بأكملها تقريبًا. فإذا انقطعت الدراسة أو ظلت نتائج الدراسة ضعيفة حتى قبل إكمال المدرسة الابتدائية، فإن خطر التهميش يزداد بشكل كبير.

تعد التربية المبكرة والتعليم الأولي قبل المدرسة الابتدائية والتعليم في مرحلة الدراسة الأساسية خدمات تثقيفية وأهم البيئات اليومية للأطفال، حيث يتم تحقيق نشاط وشراكة الأطفال، وإن من الأساسي في التربية المبكرة والتعليم مراعاة الاحتياجات الفردية المختلفة وحالات حياة الأطفال، فضلاً عن البنات المحتملة التي تؤثر على وضع الهشاشة. يدعم التعاون الفعال متعدد التخصصات رفاهية وتعلم الطفل والأسرة. يجب أن يكون دعم التعليم في المتناول بشكل كاف. تزداد الفروق في التعلم أثناء التعليم الابتدائي وتظهر الاختلافات الأكثر دلالة بين الفئات العمرية في نهاية التعليم الأساسي، ويكمن القلق في أن الفجوة في التعلم بين الصبيان والبنات هي الأكبر في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وما زالت تتزايد.

في أفضل الأحوال، تحمي التربية المبكرة حق الطفل في التعلم وتوفر له مجالاً للعلاقات بين الأقران والمجتمع والرفاهية طويلة الأجل. وإلى جانب التعلم، يجب مراعاة

يحتاج العمل ضد التنمر والعنف إلى طرق فعالة.

الرفاهية ويجب التأكد من بقاء دعم الطفل ورعايته الدراسية على مستوى قوي. يدعم ويعزز التعلم والرفاهية بعضهما بعض، حيث ينتج التعلم الرفاهية وتدعم الرفاهية التعلم. توجد حاجة إلى سبل وموارد فعالة لمكافحة التنمر والعنف. وبالإضافة إلى المهارات والموارد، يجب التأكد من تحقيق الاستماع للأطفال وإشراكهم في التربية المبكرة والمدرسة بشكل موحد وشامل.

تنص المادة 28 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على حق كل طفل في التعليم، وتحدد المادة 29 أهداف التعليم. تنص المادة 28 من الاتفاقية على تعهد الدول الأطراف أيضًا باتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز المداومة المنتظمة في المدارس وتقليل ترك المدرسة مبكرًا. تحمي المادة 16 من الدستور الحقوق الثقافية وتنص على حق كل فرد في التعليم الأساسي المجاني. تتبوأ التربية المبكرة والتعليم أيضًا أهمية رئيسية في الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان الأخرى.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية



تحويل نتائج الدراسة إلى نهوض نحو مرتبة أعلى وتقليل عدم المساواة من خلال التدابير المنهجية والهادفة. ضمان الموارد الكافية للتربية المبكرة والتعليم. يُكفل لكل طفل فرصة التعليم والتعلم الشامل وتنمية الكفاءة التي تلي احتياجاته الفردية. الحفاظ على وضع المجموعات المختلفة من الأطفال والانتباه إلى وضع الهشاشة من خلال تعزيز ثقافة العمل المجتمعية والتشاركية وضمان الإدماج الفعال ومسارات التعلم الفردية.

II

التعرف على أهمية التربية المبكرة كجزء من نظام التعليم. رفع معدل المشاركة في التربية المبكرة من خلال تسليط الضوء على الأهمية الفردية والاجتماعية للتربية المبكرة، وتخفيض رسوم الزبائن بشكل منهجي وتوسيع التعليم المجاني مع السعي لإلغاء رسوم التربية المبكرة على المدى الطويل. تحسين جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال تأمين عدد كافٍ من العاملين المدربين تدريباً عالياً وتقييم العمليات وتطويرها بطرق مختلفة. تحسين التعلم المبكر للمهارات الأساسية واستدامة علاقات التفاعل من خلال تطوير التعليم الأولي قبل المدرسة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الأساسي ككل. مفصلة أنشطة الصباح وبعد الظهر وأنشطة النادي بشكل أوثق في اليوم المدرسي وبذل الجهد في جودة الأنشطة.

III

توفير الشروط الأساسية لتعلم الطفل وتنميته ودعم المتابعة في المدرسة، وكذلك لعمل أعضاء هيئة التدريس والتعليم ولخدمات رعاية الطلاب والدراسة. التأكيد من تحقيق التعاون متعدد التخصصات بحيث يتلقى الأطفال والأسر دعمًا شاملًا وكافيًا. الاستفادة من الطرق الحالية والبحث عن وسائل جديدة وشاملة لمنع ترك المدرسة في وقت مبكر ومنع التهميش. إيلاء اهتمام خاص للمراحل المفصلية في التعليم. التأكيد من أن كل طفل يمكنه مواصلة الدراسة في المرحلة التالية للتعليم الأساسي على الأقل.

IV

تطوير الكفاءة وزيادة الموارد لدعم رفاهية الأطفال في التربية المبكرة والمدرسة والمجتمعات اليومية الأخرى. يجب أن يكون منع التنمر وتعزيز الهدوء في العمل نشاطًا منهجيًا ومتواصلًا في الحياة اليومية. تقوية المهارات العاطفية والتفاعلية في التربية المبكرة والمدارس. تقييم فعالية أنماط العمل المصممة لمكافحة التنمر وللتدخل في حالات العنف، نشر السبل التي أثبتت جودتها وخلق سبل جديدة وفقًا للاحتياجات المحددة التي تم تعريفها.

سبل المعيشة الكافية للأسرة والتوفيق بين العمل والأسرة

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

تُعتبر سبل المعيشة الكافية للأسرة عاملاً مهمًا في رفاية الأطفال. يتمثل دور السلطات العامة في دعم الفرص المتاحة للأسرة ومقدمي الرعاية الآخرين لتأمين رفاية الطفل ونموه الفردي. يبرز الاقتصاد الفنلندي تحت أعباء تغيّر نسب الإعاقة ومعدلات المواليد المنخفضة، كما أن العوائق التي تحول دون تكوين الأسرة وانخفاض معدلات المواليد هي مشكلة من

وجهة النظر الإنسانية أيضًا. تعد معدلات التوظيف المرتفعة والعمل والحياة الاقتصادية الفعالة أساسًا للاقتصاد الوطني المستدام.

يشترط تحقيق حقوق الطفل وجود شبكة أمان أقوى للأسر، حتى لا يتحول العبء الواقع على الأسر وفقير الأسر التي لديها أطفال إلى سوء الحال لدى الأطفال. فمن المعروف أن ضعف مستوى دخل الأسرة وانخفاض درجة التوظيف

دخل معيشة العائلة
الكافي هو عامل مهم
لرفاه الطفل.

يضعف وضع الأطفال في كثير من النواحي، وقد تم الانتباه إلى هذا الخطر في فنلندا أيضًا، وخاصة في الأسر ذات ولي الأمر الواحد. لا يرتبط فقر أسر الأطفال دائمًا بالبطالة، بل يوجد على وجه التقريب لنصف عدد الأسر الفقيرة التي لديها أطفال أحد الوالدين الذي يعمل.

يتم تعزيز رفاهية الأسرة من خلال الفرص المرنة والاختيار للتوفيق بين العمل والأسرة في مختلف أعمار الأطفال. إن الحياة العملية الإيجابية للأسرة هي مسألة تهتم المجتمع ككل: ففي أفضل حالاتها، تساعد فرص العمل المرن أو بدوام جزئي على تحقيق حقوق الطفل وتلبية احتياجات كل من الأسر والحياة الاقتصادية. لكن ما زالت هناك عديد من العقبات التي يجب تجاوزها للاهتمام بوضع الأسرة والتوفيق بين العمل والأسرة.

تم تحديد الدور الرئيسي للأسر في تحقيق حقوق الطفل في العديد من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وكذلك في معاهدات حقوق الإنسان التي تحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تنص المادة 26 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل صراحة على حق كل طفل في الضمان الاجتماعي. تكمل المادة 19.3 من الدستور الفنلندي الحقوق الأساسية في الضمان الاجتماعي بتشريع ينص على أنه يجب على السلطات العامة أن تدعم أيضًا فرص الأسرة والأشخاص الآخرين المسؤولين عن رعاية الطفل في ضمان رفاهية الطفل ونموه الفردي.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I
الالتزام بالحد من فقر أسر الأطفال
من خلال العمل الجاد في كافة شرائح
المجتمع. التأكد من ضمان سبل
معيشة لائقة لأسر الأطفال والحد من
الفقر بين أسر الأطفال كأولويات في
تطوير الضمان الاجتماعي.

II
تطوير إيجابية الأسرة بالتعاون مع الحياة الاقتصادية وتحديد طرق مختلفة لأداء العمل. إيلاء اهتمام أكبر لتنوع الأسرة وأشكالها ولكامل فترة الطفولة في عملية التوفيق بين العمل والدراسة والأسرة. زيادة الفرص المرنة للأسر لتقاسم مسؤولية الرعاية بين الوالدين والمقربين الآخرين كالأجداد مثلاً. ضمان حرية اختيار الأسر في رعاية الأطفال، وخاصة الأطفال الصغار، في المنزل.

III
إيلاء الاهتمام إلى تنوع الأسر وأشكالها في مختلف أشكال الدعم المقدم للأسر بشكل مباشر أو غير مباشر. تطوير الدعم للأسر بشكل أفضل مما هو عليه حالياً ليس لمراعاة احتياجات مرحلة الرضيع فحسب، بل ولفترات الطفولة الأخرى أيضاً.

علاقات الأطفال بالمقربين والأقران

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

تتبع العلاقات بين الطفل والمقربين والأقران أهمية كبيرة لكل من الأطفال والبالغين. تقوي علاقات المقربين من الرفاهية وتحمي من آثار الانتكاسات. تبين الأبحاث أن لدى نسبة كبيرة من الأطفال علاقات جيدة مع الوالدين ولديهم أصدقاء مقربون أيضًا، كما تبين أن المؤشرات قد تحسنت بشكل طفيف في السنوات الأخيرة. كذلك تساهم العلاقات الجيدة مع الأجداد في التنمية الشاملة للأطفال.

ومع ذلك، ليس لكل الأطفال علاقات تدعم الرفاهية مع المقربين والأقران، بل يواجه عديد من الأطفال الشعور بالوحداية أو إساءة المعاملة أو العنف أو أوضاع أسرية صعبة، مع أن الآثار المترتبة على الرفاهية كبيرة وغالبًا ما تستمر في المستقبل إلى حد كبير.

لدى نسبة كبيرة من الأطفال علاقات جيدة مع الوالدين والمقربين أيضًا.

غالبًا ما تتراكم الوجدانية للأطفال ذوي الوضع الهش أصلاً. وعلى وجه الخصوص تبقى اتصالات الأطفال الموجودين في الرعاية البديلة أو الذين يعيشون خارج المنزل بالمقربين ضئيلة، كما تزيد الصعوبات المعيشية للأسر من خطر شعور الأطفال بالوجدانية والتهميش. ومن وجهة نظر الطفل، لا تحظى في بعض الأحيان وجهة نظر الطفل وأهمية الحفاظ على علاقات الطفل بالمقربين بالاهتمام في حالات الطلاق الصعبة.

تزداد أهمية البيئة الرقمية لعلاقات الطفل بالمقربين والأقران، إذ غالبًا ما يتم التواصل مع الأصدقاء والمقربين عبر الإنترنت، ويمكن أن تتيح الاتصالات عن بُعد التعايش اللرن في مختلف الأوضاع. وفي الوقت نفسه، تؤكد البيئة

الرقمية على ضرورة التدخل بوسائل جديدة في حالات التنمر والتحرش وأشكال العنف الأخرى، لأنها توفر قنوات جديدة للظواهر الضارة.

تم الإقرار بأهمية علاقات الطفل مع المقربين والأقران في العديد من معاهدات حقوق الإنسان وكذلك في توصيات هيئات الإشراف والمراقبة. وفقاً للمادة 9 (3) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه في الحفاظ على علاقات شخصية واتصال مباشر مع كلا الوالدين بشكل منتظم، ما لم يتعارض ذلك مع مصلحة الطفل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تنص المادة 10 من الدستور على حماية الخصوصية وتغطي أيضاً حماية الحياة الأسرية وفقاً للمادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

**تتبعوا البيئة الرقمية
أهمية متزايدة للطفل
من ناحية علاقات الطفل
بالمقربين والأقران.**

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I ضمان حق الطفل في البقاء على اتصال مع الوالدين والأخوة والأشخاص الآخرين المقربين من الطفل في مختلف أوضاع الحياة. ومن أجل مصلحة الطفل، إيلاء الاهتمام لأهمية البالغين المقربين من الطفل والأشخاص الذي يتولون رعايته في الحياة اليومية كالأم والأب والأجداد.

II

تطوير تدابير صارمة لمنع وحدانية
الأطفال وتقوية العلاقات مع الأقران.
دعم الانتماء للمجتمع والتفاعل في
الحياة اليومية للأطفال وفي التربية
المبكرة والمدرسة وفي أوقات الفراغ
وأنشطة الهوايات.

III

التعرف على أهمية البيئة
الرقمية لعلاقات الأطفال
بالمقربين والأقران وتقوية مهارات
الإعلام والتفاعل أيضًا في
الاتصال الإلكتروني.

أوقات الفراغ والهوايات للأطفال

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

للطفل الحق بالتمتع في أوقات الفراغ واللعب بأمان، ويمكن تحقيق هذا الحق بعدة طرق سواء في المنزل أو في بيئات الطفل اليومية الأخرى. إن قضاء وقت الفراغ وممارسة الهوايات شيء مهم لعلاقات الأطفال مع الأقران ولتعزيز التهميش. فمن خلال الهوايات، يدخل في حياة الطفل أيضاً المزيد من البالغين الذين يمكنهم اكتشاف مخاوف الأطفال. تساعد الهوايات الأطفال على تطوير مهاراتهم وكفاءاتهم وفقاً لميولهم وورغباتهم. وبالإضافة إلى أنشطة وقت الفراغ والهوايات، يمكن دعم شروط عادات الحياة الرياضية والرفاهية الشاملة للطفل حتى في مرحلة التربية المبكرة والمدرسة والمؤسسات التعليمية كجزء من العمل التربوي. تساعد مجتمعات الترفيه والهوايات أيضاً على دعم الشراكة في المجتمع.

أنشطة الهوايات في فنلندا مفعمة بالحياة ويشترك الأطفال فيها بنشاط. لكن ينبغي التنويه هنا إلى أن الإفراط في الطموح والتركيز على الأداء في الهواية يؤدي إلى إضعاف إيجابية الهواية للطفل ويخلق ضغطًا على الطفل، لذلك يجب أخذ وجهة النظر هذه في الاعتبار بشكل خاص في أشكال الرياضة التنافسية وفي الهوايات التي تبدأ في سن مبكرة، حيث يترك العديد من الأطفال في سن 12-15 ممارسة الهواية، وهو ما يمكن تجنبه جزئيًا لو تحققت شراكة الأطفال بشكل أقوى وكانوا أكثر قدرة على التعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم في هذا العمر، وإذا كان لدى منظمي الهوايات مزيد من المعلومات حول التغييرات التي تسببها مرحلة المراهقة، خاصة في مجالات النمو البدني والعاطفي. وعلى كل حال، يمكن أيضًا أن يكون التوازي بين العديد من الهوايات طريقة لتجنب التخلي عن هواية خلال فترة المراهقة ولمساعدة الطفل في العثور على نقاط قوته الخاصة. تختلف فرص ممارسة الهوايات، من بين الأمور الأخرى، حسب مكان الإقامة وثروة الأسرة ودائرة الأصدقاء، ولا يتمتع كل الأطفال بفرصة المشاركة في أنشطة الهوايات وقضاء وقت الفراغ.

تنقسم هوايات الأطفال في فنلندا وفقًا للمكانة الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى اختلافات في الرفاهية والصحة حتى مرحلة البلوغ. وعلى الرغم من أن كل الهوايات ليست غالية، فإن مستوى الدخل المنخفض

للطفل الحق في وقت فراغ آمن وفي اللعب والحياة المريحة.

للأسرة يميل إلى تقليل فرص الطفل في اختيار هواية وفقاً لبيوله والحفاظ على علاقات الأقران في أنشطة وقت الفراغ. تؤثر الخلفية الاجتماعية والاقتصادية أيضاً على إمكانية الوصول إلى الهوايات الثقافية والفنية في الواقع. وفي الوقت نفسه، قد يكون من الصعب أو حتى من المستحيل لعديد من الأسر التنقل لممارسة الهوايات، لذلك تسهل الهوايات التي تتم في سياق اليوم الدراسي أو بالقرب من المدرسة من التغلب على هذه المعضلة.

حق الطفل في اللعب ووقت الفراغ منصوص عليه في المادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي تنص على اعتراف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة ووقت الفراغ واللعب والتمتع بالأنشطة الترفيهية والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية والفنون حسب مستوى عمره.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I تطوير قدرة الجهات الفاعلة في أنشطة قضاء وقت الفراغ والهوايات للأطفال على تحقيق حقوق الطفل في أنشطتهم ودعم تطوير السبل الجيدة. زيادة الكفاءة والمعرفة التربوية للجهات الفاعلة في أنشطة الهوايات حول نمو الأطفال والمراحل العمرية، وكذلك حول التغيرات التي تسببها المراهقة، وخاصة في مجالات النمو البدني والعاطفي.

إيلاء اهتمام بشكل أقوى وأشمل لانطلاق أنشطة وقت الفراغ والهوايات من مصلحة الطفل. إيلاء اهتمام لعدم تركيز الهواية على الأداء أو أنها تضع الكثير من المتطلبات أو التوقعات أو الضغوط على الطفل. التعرف على أهمية التعليم الفني الأساسي كجزء من نظام التعليم وتقويته حتى يصبح متاحًا لعدد متزايد من الأطفال في جميع أنحاء البلاد. ضمان وصول الأطفال إلى الأنشطة طويلة المدى.



III

زيادة رفاهية الأطفال من خلال التأكد من إتاحة الفرصة لكل طفل للانخراط في الأنشطة التي تهمة وأنشطة وقت الفراغ الممتعة والمتنوعة. زيادة فرص الهوايات الداعمة للتكافؤ والمساواة والمجانية والممتعة في سياق المدرسة، وبذلك يصبح من الممكن لكل الأطفال الحصول على فرصة لممارسة عديد من الهوايات. الإقرار بأهمية التربية البدنية والثقافية ودور الأعمال الطوعية وأنشطة الجمعيات في دعم الرفاهية الشاملة للأطفال ونموهم.

IV

تطوير تدابير لضمان تحمل
الأطفال وحصولهم على الراحة
الكافية ووقت الفراغ.

الأطفال كشركاء في المجتمع

على الرغم من أن
الأشخاص الذين تقل
أعمارهم عن 18 سنة لا
يتمتعون بحقوق سياسية
كاملة بسبب سنهم، إلا
أنهم أعضاء متساوون
ومهمون في المجتمع.



تقييم التأثيرات التي تستهدف الأطفال ووضع ميزانية الطفل

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

يبقى تحقيق حقوق الأطفال عشوائيًا ومشتتًا إذا لم يتم تقييم تأثيراتها عليهم بشكل ثابت في التشريعات وفي عملية صنع القرارات السياسية وتخصيص الموارد. ففي الوضع الحالي، يختلف مدى تقييم التأثيرات حسب نوع عملية صنع القرار أو الإجراءات التي تستهدف الأطفال مباشرة. ومن الناحية العملية، يمكن أن يبقى تقييم التأثيرات على الأطفال قليلًا، حتى لو كان لعملية صنع القرار أو الإجراءات تأثير كبير جدًا على وضعية الأطفال.

تعني الإدارة البلدية الذاتية القوية في فنلندا أن وضع الأطفال الذين يعيشون في بلديات مختلفة قد يكون مختلفاً. لقد أدخلت العديد من البلديات سبل عمل جيدة، لا سيما لغرض تقييم التأثيرات على الأطفال ولتعزيز رفاهية الأطفال في عملية صنع القرار. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الوسائل لتوحيد السبل الجيدة على صعيد كل الدولة. على الرغم من أن تقييم التأثيرات على الإنسان قد تم تطويره كجزء من عملية صنع القرار والعمل، إلا أن تقييم التأثيرات على الطفل لا يتم بشكل منهجي وشامل، إذ نادراً ما يتم رصد حصة الأطفال في الميزانية. لقد تم في فنلندا بذل جهد لتطوير مؤشرات رفاهية الأطفال، لكن مازالت هناك أوجه قصور في أساس المعلومات، لا سيما من وجهة نظر التكافؤ، لذلك تضعف الثغرات في جمع المعلومات عن رفاهية الأطفال وأوجه القصور في استخدام المعلومات متعدد التخصصات والحديثة من فعالية وأهمية عملية صنع القرار فيما يتعلق بالأطفال.

وفقاً للمادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، يجب أن تتبوأ مصلحة الطفل الأولية في كافة إجراءات السلطات المختصة المتعلقة بالأطفال. الأطفال هم المجموعة الوحيدة التي يمسهها هذا الالتزام. يعتبر تقييم التأثير على الطفل ووضع ميزانية الطفل من الوسائل الأساسية لضمان مصلحة الطفل ومتابعة تنفيذ التزامات فنلندا الأساسية وحقوق الإنسان.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I

دمج تقييم التأثيرات على الأطفال والأسر بشكل منهجي في عملية صنع القرار والعمل على كافة المستويات الإدارية ودعمها في استعمال وتنفيذ تقييم التأثيرات على الأطفال، إن هذا الأمر مهم بشكل خاص للبلديات. يتم تحديد محتوى وأهمية تقييم التأثيرات بالتفصيل في تعليقات القرارات. توسيع نطاق تقييم التأثيرات بحيث يشمل إعداد ومراقبة قرارات الميزانية.

تطوير الإجراءات والخبرات المتعلقة بتقييم التأثير على الأطفال وميزانية الطفل على نطاق واسع عبر فترات الولاية لمختلف الحكومات.

II

جمع المعلومات ذات الصلة بالأطفال بشكل متسق وتحديد الثغرات في جمع البيانات وسدها. تطوير استخدام وتحليل البيانات بشكل متسق. الاستفادة من المعلومات في صنع القرار والإجراءات.

III

حق الأطفال في الاستماع إليهم ووصولهم على المعلومات

الوضع الحالي وأساس حقوق الإنسان

حق الطفل في الشراكة هو حق أساسي وهام من حقوق الإنسان. فعلى الرغم من أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة لا يتمتعون بحقوق سياسية كاملة بسبب سنهم، إلا أنهم أعضاء متساوون ومهمون في المجتمع. إن شراكة الأطفال سوية مع التربية على الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تدعمها هي أشياء ضرورية لنمو ونشأة الأطفال للمواطنة الفعالة والنشاط الكامل في المجتمع.

يجب ضمان إمكانية إشراك الأطفال والاستماع إليهم وحصولهم على المعلومات وأن يكونوا أعضاء فاعلين ومؤهلين في المجتمع بشكل شامل وحسب مستوى عمرهم. تتصف شراكة الأطفال والاستماع إليهم في الوقت الحاضر بالتشتت ولا يتم تنفيذها في كافة عمليات صنع القرار المتعلقة بالأطفال. كما توجد مشكلة أخرى، وهي أن بعض الأطفال يبقى تركزاً خارج دائرة الاهتمام أو الاستماع إليهم، فقد يؤدي التحقيق الانتقائي في الشراكة إلى تراكم البقاء على الهامش، مما يؤدي إلى إضعاف ثبات عملية صنع القرار والعمل.

وفقاً للمادة 12 (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، تضمن الدول الأطراف في الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة الحق في حرية التعبير في كافة الأمور ذات الصلة به، ويجب أن تؤخذ آراء الطفل في الاعتبار وفقاً لسن الطفل ومستوى نموه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تنص المادة 6.3 من الدستور على وجوب معاملة الأطفال على قدم المساواة كأفراد وعلى أن يكونوا قادرين على التأثير في الأمور التي تهمهم وفقاً لمستوى نموهم. إن حق الأطفال في الاستماع إليهم وحصولهم على المعلومات منصوص عليه أيضاً في اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة واتفاقية المجلس الأوروبي الإطارية بشأن الأقليات.

المبادئ التوجيهية الاستراتيجية

I إيلاء الاهتمام بشكل منهجي لأخذ شراكة الأطفال والحق في الاستماع إليهم ووصولهم على المعلومات في عملية صنع القرار والإجراءات المتعلقة بالأطفال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. تحديد محتوى وأهمية آراء الأطفال بالتفصيل في تعليقات عملية صنع القرار.

التأكد من أن لدى كل
البالغين الذين يعملون مع
الأطفال الفهم الكافي والكفاءة
الكافية لدعم شراكة الأطفال
وفعاليتهم.



تعزيز مشاركة الأطفال والحق في الاستماع
إليهم والوصول إلى المعلومات بشكل
أكبر من خلال العمل عبر الإدارات وتعزيز
السبل الجيدة كجزء من البنيات وحياة
الأطفال اليومية. إيلاء اهتمام في العمل
خصوصًا لأولئك الأطفال الذين لا تحظى
آرائهم حاليًا إلا باهتمام قليل.



تنفيذ الاستراتيجية

تمس محتويات
استراتيجية الطفل
كل جوانب الحياة
الاجتماعية.



الاستراتيجية وخطة التنفيذ

يجب أن يكون العمل القائم على الاستراتيجية بعيد المدى وواسع النطاق. يتطلب تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطفل مفصلة الاستراتيجية بعملية صنع القرار الحالية وبنيات العمل. كما يجب، قبل كل شيء، أن تصبح الاستراتيجية جزءًا طبيعيًا من أنشطة الدولة والإدارة الإقليمية والبلديات. يمس محتوى استراتيجية الأطفال كافة أشكال الحياة الاجتماعية ويجب أن يأخذ تنفيذها بعين الاعتبار مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع.

تهدف الاستراتيجية الوطنية للطفل إلى توجيه خطة التنفيذ المعدة لكل ولاية حكومة. يتم إعداد خطة التنفيذ كمهمة رسمية ويتم اعتمادها في الجلسة العامة لمجلس الوزراء. تحدد خطة التنفيذ بمزيد من التفصيل التدابير التي سيتم اتخاذها لتعزيز المبادئ التوجيهية الاستراتيجية خلال كل ولاية حكومة. يجب أن تدعم الاستراتيجية الوطنية للطفل خطة التنفيذ لكل ولاية حكومة وللتعاون البرلاني ذي الصلة، وأن تعزز التعاون وتنسيق الخبرات بين السلطات والخبراء من مختلف قطاعات المجتمع.

يجب ربط إعداد وتنفيذ ومراقبة كل خطة تنفيذية لاستراتيجية الطفل بمؤشرات مختارة بعناية ترصد فعالية الإرشادات الواردة في الاستراتيجية من جهة والتدابير التي يتم تنفيذها على أساس كل ولاية حكومة على حدة. كما ينبغي رصد التقدم المحرز في التنفيذ بشكل منتظم والإبلاغ عن فعالية التنفيذ لكل ولاية حكومة.

يجب أن يستند تنفيذ الاستراتيجية إلى المعلومات الكافية وإلى التعزيز الهادف لحقوق الطفل في الظروف المتغيرة. أكدت

لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل باستمرار على أهمية جمع البيانات وتقييم التأثيرات على الطفل، بالإضافة إلى أهمية ميزانية الطفل، فضلاً عن تنسيق برامج العمل المتعلقة بحقوق الطفل، إذ تُعتبر هذه العوامل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الطفل وتنفيذها. وفي الوقت نفسه، يجب إيجاد الوسائل التي يمكن من خلالها أن تدعم استراتيجية الطفل وفاء فنلندا بالتزاماتها في الاتفاقيات على أفضل وجه، وذلك في التقارير الدورية عن حقوق الطفل. يتطلب التنفيذ الفعال للاستراتيجية موارد وخبرات كافية. يجب أن يكون التنفيذ شاملاً عبر الإدارات وأن تشارك فيه على نطاق واسع الجهات الفاعلة في المجتمع والمجتمع المدني والأطفال والبالغون من مختلف الأعمار والمجموعات السكانية.

يتطلب التنفيذ الفعال بنيات دائمة وتمسك بالعمل الاستراتيجي الثابت في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع القرار في الإدارات الحكومية والإدارات الإقليمية والبلديات. يجب أن يأخذ تطوير البنيات في الاعتبار مهام الجهات الفاعلة الأخرى التي تعزز حقوق الطفل، كأمين المظالم لشؤون الأطفال وأمين المظالم لدى البرلمان. يتطلب تنفيذ التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل من الناحية العملية تنسيقاً ومراقبة مركزية ومنتسقة وثابتة لاستراتيجية الطفل، فضلاً عن الصلاحيات الكافية.



Ulkoasu & taitto:

Anni Tolvanen / Ellun Kanat

Kuvitus:

Veera Kesänen / Ellun Kanat

Kirjaintyytit:

Atkinson Hyperlegible Regular & Bold